بائن يعني قول الشخص الطلاق يلزمني لا افعل كذا وعلى الطلاق لا افعل ليس بصريح ولا كناية قال في شرح تنوير الابصار وقد قرائد بحظ المعهود منه فيما كحياته قاله وهو مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق اصلا كما يخفى انتهى قوله ولا يخفى فساد قوله وهو مبني الخ بقوله ليس بصريح ولا بكناية لان ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فاذا اخذ الرجل ما افتى شيخ الاسلام ابو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله اعلم

وسئل مرة اخرى في رجل قال علي الطلاق ثلاثا ان افعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على الفور حتى لا يحنث ام لا **اجاب** هذه المسئلة لم ينقل عن المتقدمين فيها نقل صريح والمتاخرون اختلفوا فيه وقد افتى شيخ الاسلام ابو السعود المعادي مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما افعل كذا وانه ليس بصريح ولا كناية وصرح صاحب البزازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما افعل كذا هلا فكه على واجب ولا لازم او فرض او ثابت قيل يقع واحدة رجعية نوى او لا والمختار عدم الوقوع ولو فاء الطلاق فكه على لا استثنى وذكرت بعض المتاخرين افتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عاريا للمرأة معللا بان ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال ابن الهمام وقد تعورف في زماننا في الحلف الطلاق يلزمني لا افعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف اهل الارياف الحالف بقوله على الطلاق لا افعل انتهى قال العلامة الغزي قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع الطلاق به من غير نية كما هو الحكم في الحرام يلزمني وعلي الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف بديارهم الشيخ قاسم في تصحيحه المختصر المعزو ويرى انه هو واقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لاشتهاره في معنى التطليق وما في القول بعدم الوقوع من حرج غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء من الجهلة الطغام الذين لا يخافون الملهمين السلام فسأل الله الذي يحوله وقوته رسائيه لديه الملام هذا وقد صرح المتاخرون في كتبهم بانه على الطلاق كناية وقال الضمير انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لاشتهاره في معنى التطليق وهو موافق لما قاله الغزي ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه علما بالاحتياط في امر الفروج والله اعلم

سئل في رجل تنازع مع اخيه في ضريبة الى نفسه وقع بينهما فقال علي الطلاق ما اخليه يروح عند فلان فجاء الرجل

في غيبة الحالف واخذ التيم هل يحنث الحالف في يمينه ام لا **اجاب** لا يحنث والحال هذه لعدم وجود التخليه بغيبته والله اعلم **سئل** فيما اذا طلق الرجل زوجته التي زوجها له غيره بايمانها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل فحكم شافعي بصحته وان لا يقع طلاقه السابق هل يصح ام لا **اجاب** نعم يصح قال في جامع الفصولين راموزا للعدة وللاوزجندي للقاضي ان يعمل الشافعي ان يبطل ذلك اذا عقد بشهادة الفسقة وللحنفي ان يعمل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحته وان لا يقع الطلاق اخذا بقول محمد وقيل يحد وقيل لا يحد لكن لو بعث الى شافعي يعتقد بينونتها بذلك وحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الا مرو الماموز شيئا وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام وفيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا ومسئلة الحكم اذا وقع بشروط يمضيه الحالف فيه ولا يحنث نقضه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها بعد ما قبل له طلقي زوجك فقالت فسخت النكاح او ابانه الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثا فقال تكون ثلاثا هل يحل له ان يتزوجها قبل ان تنكح زوجا غيره ام لا **اجاب** نعم يحل له ذلك قبل ان تنكح زوجا غيره لانها بانت بتخيير فسخت النكاح او ابانه الطلاق لا العدة فلم يعد قوله تكون طالقا ثلاثا شيئا فافهم والله اعلم **سئل** في رجل ساكن بزوجته في دار ابيه عمر وابوه على تزويج اخته بزوجل اخر فاشاكلها فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا لا اسكنك ولا اقعد معك في المدينه هذه السنة فخرج لوقته وخرجته وزوجته وتهيأ لها المخرج ولم يتهيأ له فقال امتعته لعدم تكنه منه وخرج هو المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة الشار اليها فهل حنث بذلك لا وهل اذا رجع الى المدينة بعد انقضائها وقعد بها يحنث ام لا **اجاب** لا حنث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والقعود معه اما قلنا بانعقاد اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض واما اذا قلنا بعدم انعقاده بل هو الاصل فالامر واضح اذ لا يمين فلا حنث وهو معتمد كثير من علمائنا ومن المقرر المعلوم ان الحرف بالاشارة مثل الباين يعضيه فلا حنث عليه بعد انتهاء مدة اليمين اذا رجع الى المدينة وقعد معه وساكنه والله اعلم **سئل** في رجل هم على اختيار وهي في بيت زوجها شاهرا سكينة عليه طالبا اخذها فقهر عليه وغلبه فقهرا وغصبا فغصب عليه فقال ان اخذتها فهي طالق ثلاثا بالثلاث فغلب عليه واخذها قهرا ولم يمكنه حلها من يده فهل اذا نوى عدم تمكينه منها ولم يمكنه طلقت ثلاثا ام لا حيث نوى والحال **اجاب** حيث نوى ذلك وقامت قرينة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)